

رأى للأهرام

أسس الاستقرار

أكد الرئيس السادات مرة أخرى أن الإشتراكية هي الحل الحتمي لمصر ، وهي وحدها الطريق الكفيل بحل المشاكل الناجمة عن رقعة مصر الزراعية المحدودة مع تكاثر سكاني بلغ الآن ٢٨ مليوناً .

ولكن الإشتراكية لا تعنى صيفاً مصبوبة محدودة لا خروج عليها . ولا هي تعنى في كل الظروف إجراءات وتدابير تتخذ دون ما ضابط لها في القانون . وباسم الثورة ، من الجائز أن تتخذ إجراءات معينة ، بل ربما كان ذلك محتماً في فترة الانتقال ، وبعد تولى القيادة الثورية السلطة ، من أجل رد كل محاولة للنيل من شرعيتها .

ولكن للشرعية الثورية حدوداً . وبمجرد أن يكون المجتمع الجديد قد استكمل أركانها ، فلا بد من أن تستقر الأمور وتحل الشرعية الدستورية محل الشرعية الثورية .

وكانت مبادئ ١٥ مايو هي ايدان ببلوغ الثورة مرحلة التضوج ، مرحلة الاستقرار والتكامل التي لا بد أن تجد تعبيراً عنها في القانون .

ان مصر تتوخى في المقام الأول مصلحتها القومية ، لا هي تنتمي الى الشرق ولا الى الغرب . وتضع لانتصاتها ولوجهتها الإشتراكية المبادئ التي تحقق أهدافها القومية .



وعلا بهذه المبادئ وتأكيداً للشرعية الدستورية ، أعلن الرئيس السادات ضرورة أن يجرى تعديل الدستور ، لتؤكد نصوصه صراحة أن لا مصادر ولا حراسة ولا تأميم إلا بحكم قضائي .

وهذه علامة بارزة على طريق الاستقرار .
وتعبير عن صورة مصر بعهد إنجازات أكتوبر . مصر التي استعادت في ساحات القتال كرامتها القومية ، والقادرة على توحى عقلية العصر ومواكبة مقتضياته في انطلاقها الجديدة نحو التحرير والتعمير ■